# المسافات أفضل تطوير التصاميم والاستفادة من السيارات المهجنة في المشاريع الاجتماعية

المقدمة

منذ عام 2008 قامت أكثر من نصف الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية بسن واحد أو أكثر من القوانين التي تسمح بتأسيس أشكالِ هجينة من منظمات الأعمال التجارية. ويشير مصطلح "هجين" إلى المبادئ الواردة في قوانين التمكين التي تدمج مظاهر المشاريع التقليدية الهادفة للربح (مثل مستثمري القطاع الخاص) مع الخصائص التي ترتبط عادة بالكيانات غير الربحية التقليدية (مثل الأهداف الخيرية أو المنفعة الاجتماعية أو غيرها). وفي الواقع فقد وجدت المؤسسات الهجينة بشكل غير رسمي منذ أن كان هناك شركات. وكحد أدنى كان على أولئك الذين يشرفون على هذه الشركات ويديرونها أن يختاروا أحياناً بين نفع أصحاب الشركات وإيذاء أولئك الذين يقدمون العمل أو العكس بالعكس. ويمكن القول أن ما أهّل تلك الشركات بوصفها هجينة هو أن أصحابها لم يكونوا دائماً هم الفائزون!

في بعض الأحيان كانت "خسائر" أصحاب الشركات نتيجة إذنٍ أو حتى توجيه منهم. وفي أحيانٍ أخرى كانت مجرد تضحيات تقدم على المدى القصير في سبيل تحقيق مكاسب أفضل على المدى الطويل، ومن الممكن أنها كانت تتعلق بالروح المعنوية للموظفين أوالإنتاجية أودعم المجتمع المحلي أوولاء العملاء، أو بأسباب أخرى من شأنها تحسين المبيعات والربحية. ففي بعض الأحيان كانت الخسائر أصحاب الشركات هي عبارة عن تنازلات لعمل أحد الموظفين أو لمطالب أحد الزبائن أو الموردين، أو غيرهم من الجهات غير المالكة.ولازالت هناك أحيان أخرى كان يفرض فيها القانون الخسائر على أصحاب الشركات ( مثل قوانين الأجور والساعات، والولايات البيئية والسلامة في أماكن العمل وأكثر من ذلك).

من خلال كل ذلك، يبدو أن الاستخدامات الدنيوية والإبداعية للأشكال التقليدية التنظيمية كانت قادرة على تلبية مختلف المطالب. لكن ذلك بدأ يتغير في عام 2008 مع ابتكار شركة L3C في فيرمونت التي تبعتها في عام 2010 شركة المنفعة في ميريلاند ، ومرة ​​أخرى في عام 2012 شركة الأهداف أو الأغراض المرنة في ولاية كاليفورنيا وشركة الأغراض الاجتماعية في واشنطن. ومنذ ذلك الحين سنت ولايات أخرى قوانين سمحت بتشكيل مؤسسات النفع العام، في حين اقترحت ولايات أخرى شركات "الربح المنخفض" أو الشركات " المتعددة الأغراض" ، وهناك احتمال لأشكال جديدة تلوح في الأفق.

إلى جانب هذه الأشكال الجديدة برزت هنالك العديد من الأسئلة التي شملت طيفاً من التأثيرات امتد من التأثيرات النظرية والأكاديمية إلى تلك العملية والقانونية والتنظيمية. ومن بين هذه الأسئلة ما يلي: لماذا هناك حاجة إلى هذه الأشكال إذا كانت الأشكال التقليدية تعمل بنجاح، ويمكن أن تستمر بتقديم أهدافها المتعددة الأوجه؟ وحتى لو كانت الأشكال جديدة فعّالة أو كفوءة أكثر في بعض الأمور، فهل ذلك يبرر زيادة الغموض والارتباك وإمكانية سوء الاستخدام والاحتيال ؟ وأين أو كيف هي هذه المشاكل التي من المحتمل أن تنشأ، وكيف يمكن تخفيفها، إذا كانت موجودة على كل حال؟ وما مدى جودة كل شكل جديد في تحقيق أهدافه المزعومة، وهل هذا الشكل الجديد هو أكثر أو أقل عرضة لتسبب بالغموض والمشاكل أو حلها أكثر من الأشكال التقليدية أو الأشكال الهجينة الأخرى؟

وكذلك برزت مجموعة أخرى من الأسئلة التي يبدو أنها تستهدف أكثرالحكومة، ودور هذه الأشكال الجديدة الهجينة في السوق، وقد شملت ما يلي: كيف يجب التعامل مع هذه الكيانات بالنسبة للأهداف الضريبية، بما في ذلك الإعفاء من الضرائب المختلفة؟ وهل تنطبق عليها قوانين الأوراق المالية الفيدرالية والحكومية التابعة للولاية، وإذا كان الأمر كذلك، هل هناك أية تعديلات لازمة لتعزيز الوضوح بشأن ما يشكّل "الأرباح"؟ وما هي الأنظمة الرقابية التنظيمية المناسبة – قوانين الجمعيات الخيرية أو قانون تنظيم الأوراق المالية أو قانون حماية المستهلك؟

وإذا لم يكن أي واحد من هذه القوانين مناسباً، فهل هناك نوع جديد تماماً يجب أن تفرضه الرقابة الحكومية لضمان المساءلة عن الأغراض الأخرى غير الأرباح المالية؟ كلها أسئلة تتعلق بتطبيق القانون، بما في ذلك تطبيق قضايا العمل والتعويضات أو العقوبات المدنية والجنائية والإدارية.

وفي عام 2008، كان قد تم طرح الأسئلة التي ذكرت أعلاه في حالة الفراغ النسبي. ولكن في عام 2015، والآن بعد أن استخدمت الأشكال الهجينة لعدة سنوات، أصبح هنالك تجربة يمكن الاستفادة منها. وأصبح أصحاب الأعمال ومستشاروهم هم الآن في وضع يمكنهم من التوصية باستخدام هذه النماذج أو التشجيع على عدم استخدامها. وقد أدت هذه التجارب إلى نشوء المزيد من الأسئلة التي توفر سياقاً مفيداً للرد على الأسئلة السابقة. على سبيل المثال: كيف يقوم المتخصصون سواءً المحامون أوالمحاسبون أو غيرهم بتقديم المشورة لعملائهم؟ وهل تلقى المراقبون الحكوميون أية شكاوى حول سوء معاملة هذه الأشكال؟

وقد تبدو الأسئلة مؤثرة من عدة نواح . ومع ذلك يجب ألا تتوقف إذا كانت أهداف الأشكال هجينة هي تقدم المجتمع عموماً، وإذا كان التنفيذ المحدد للأشكال الهجينة يتفق مع تلك الأهداف، وإذا كان يمكن تبديد الشكوك بحيث ترجح الفوائد على أي غموض متبقي.

ونحن نتعهد في هذا المقال أن نقوم بمثل هذا التحليل متعدد المستويات. أولا، سنأخذ بعين الاعتبار الأسباب الرئيسية التي تكمن وراء تم تقديم الأشكال الهجينة الرسمية. وسنقوم في إطار كل هدف، بتقييم الشركات الحالية وأشكال الكيانات الهجينة للشركات ذات المسؤولية المحدودة ، بما في ذلك مدى الجودة التي ينفذ بها كل شكل تلك الأهداف. والنتيجة النهائية هي أن النماذج الحالية من الأشكال الهجينة هي ابتكارية وتحقّق جوانب من الأهداف الأصلية، ولكن تبقى هناك بعض الثغرات. لذا نقترح وجود "شركة التفوق الاجتماعي" التي تهدف إلى سد تلك الثغرات و تحقق على نحو أفضل الرؤية الأصلية للأشكال الهجينة، وفي الوقت نفسه أيضاً تقلل الغموض. وبالتالي فإن شركة التفوق الاجتماعي ستقدّم خيار أوضح (عند الرغبة): للمستثمرين ورجال الأعمال ومستشاريهم المعنيين والدائنين والمنافسين والمستهلكين والمراقبين، والسوق.